



شركة مطاحن وخباز الاسكندرية
مكتب العضو المنتدب
للشئون المالية والادارية
صادر ٥١ تاريخ ١٢ / ١٠ / ٢٠٢١
مرفقات صورة ٥١ / ١٢ / ٢٠٢١

شركة مطاحن وخباز الاسكندرية
القطاع المالي
الإدارة العامة لشئون البورصة وهيئة الرقابة والاستثمار

الاسكندرية في ١٢ / ١٠ / ٢٠٢١ .

السيد الأستاذ / رئيس قطاع الإنصاح

البورصة المصرية

عناية الأستاذ / شريف فهمي

تحية طيبة وبعد ،،

بالإشارة الى القوائم المالية المدققة عن الفترة المنتهية في ٢٠٢١/٩/٣٠ وملاحظات
السادة مراقبي حسابات الشركة بشأنها ..وكذا البريد الوارد من سيادتكم بتاريخ
٢٠٢١/١١/١٦ في هذا الشأن .

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه رد الشركة على ملاحظات السادة مراقبي الحسابات .

شاكرين لسيادتكم حسن التعاون ...

وتفضلو سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

العضو المنتدب
للشئون المالية والادارية

محاسب / ناصر فاروق مصطفى

مسئول علاقات المستثمرين
مدير إدارة شئون البورصة
وهيئة الرقابة المالية

محاسب / هاني مجدي حافظ



**الرد على تقرير مراقب الحسابات
عن الفحص المحدود للقوائم المالية
لشركة مطاحن ومخازن الإسكندرية
في ٢٠٢١/٩/٣٠**

الرد	الملاحظة
<p>- تم انعقاد الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ ٢٠٢١/١١/٧ وتم تعديل الارصدة الافتتاحية .</p>	<p>- لم يتم تعديل الأرصدة الافتتاحية في ٢٠٢١/٧/١ لعدم انعقاد الجمعية العامة العادية للشركة حتى نهاية أكتوبر ٢٠٢١ لإعتماد القوائم المالية المعدلة في ٢٠٢١/٦/٣٠ ، حيث قامت الشركة بإدراج الأرصدة قبل التعديلات المجراه بناء على تقريرنا المبلغ للشركة برقم ٢٠٩ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٩ . يتعين إجراء التصويبات والتعديلات الواجبة في ضوء ذلك.</p>
<p>- الانخفاض في الربح المحقق بدون الإيرادات العرضية يرجع الى انخفاض الكميات المطحونة نظراً لانخفاض الحصص المنصرفة للمخازن وتأثير التوجيه الوزاري رقم ٣٦ بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٨ .</p>	<p>- بلغ صافي الربح المحقق خلال الفترة - قبل حساب ضريبة الدخل - نحو ٧.٤٤٥ مليون جنيه مقابل نحو ٤.٩٥٦ مليون جنيه عن الفترة المثلثة بزيادة بنسبة ١٥٠% ، وقد ساهمت الإيرادات العرضية البالغة نحو ٥.٥٨٤ مليون جنيه إيرادات عرضية بنسبه ٧٥% (منها نحو ٢.٤٨٦ مليون جنيه ارباح رأسمالية) في تحقيق صافي الربح .</p>
<p>- طبقاً لقرارات وتوصيات الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢٦ بشأن بيع الات ومعدات مطحن السويحي ومصنعي الصفيح الياباني والتركي والمطبعة ومصنع البلاستيك كخطوط انتاج تم اتخاذ كافة الاجراءات وتم عمل مزاد بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٧ حيث تم بيع (خط انتاج الصفيح التركي- خط انتاج مصنع البلاستيك) اما باقى الوحدات والتي لم يتم بيعها بالمزاد للمرة الثانية وهى الات ومعدات مطحن السويحي ومصنع الصفيح الياباني القديم والمطبعة معروض مذكرة للعرض على الجمعية العامة غير العادية للموافقة على البيع كوحدات منفصلة .</p> <p>- صدر قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة فى ٢٠٢٠/١/١٢ باتخاذ الاجراءات القانونية لبيع عدد ٧ خطوط مكرونة كخطوط انتاج ... وتم اجراء التقسيم الفنى وتم ارساله للشركة القابضة لاستكمال باقى الاجراءات لعمل مزاد لبيع الخطوط من خلال اللجنة المشكلة لهذا الغرض .</p>	<p>- بلغت صافي تكلفة الأصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١٥٠ مليون جنيه ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلى :</p> <ul style="list-style-type: none"> • لا زالت الأصول الثابتة تتضمن طاقات عاطلة وغير مستغلة منذ عدة سنوات بلغت التكلفة التاريخية لما أمكن حصره منها نحو ٣٢.٤٢٥ مليون جنيه تتضمن بعض المطاحن ومصانع المكرونة وغيرها والمتوقفة منذ عدة سنوات وتبين بشأنها : <p>○ صدر قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة فى ٢٠١٨/٥/٢٦ ببيع آلات ومعدات مطحنى السويحي ومصنع الصفيح الياباني والمطبعة كخطوط إنتاج ، هذا وقد قامت الشركة بإصدار قرارات بتكهنها ، وتم طرحها بالمزاد بمعرفة الشركة القابضة للصناعات الغذائية فى ٢٠٢٠/٩/٢٦ ، ٢٠٢١/٢/٢٧ ولم تصل أى من العروض المقدمة للقيمة التقديرية لها (الاسعار الاساسيه) ، كما صدر قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة فى ٢٠٢٠/١/١٢ باتخاذ الإجراءات القانونية لبيع عدد ٧ خطوط مكرونة كخطوط إنتاج ويتصل بذلك صدور قرار مجلس اداره الشركة رقم ٣ فى</p>

- وقد صدر قرار مجلس الإدارة رقم (١) في ٢٠٢١/١/٢٧
بالموافقة على اتخاذ إجراءات بيع خطى انتاج المكرونة
لمصنعي محرم بك والرأس السوداء وذلك بعد العرض
جمعية عامة غير عادية .

- وقد صدر قرار مجلس الإدارة رقم (١) في ٢٠٢١/١/٢٧
بالموافقة على بيع بعض وحدات الشركة .

٢٠٢١/٢/٢٨ بالموافقة علي بيع خطين اخرين بمصنعي
مكرونة مينا والرأس السوداء بعد الغاء مناقصات
تطويرهم .

○ توقف مطحني صناعه الطحن و ابراهيم عوض في شهر
يوليو /٢٠١٩ بناء علي تأشيرته السيد الدكتور /وزير
التموين لحين توفيق اوضاعهم بناء علي ملاحظات
التفتيش الفني علي المطحنين .

وبالمتابعه تبين غلق مصنع صناعه الطحن بالشعم
الاحمر وقد افاد مدير مطحن صناعه الطحن بان التوقف
وتشميع المطحن بسبب القضايا التموينية ارقام ٣٨٥٤،
٣١٥٤، ٣١٤٩٢١٩، ٢٠١٩/٣١٤٩٢١٩،

○ توقف مطحن المحموديه منذ ٢٠١٩/٢/٢٠ لحين
توفيق اوضاعه بناء علي رأي مديره تموين الاسكندرية
الا انه حتي تاريخه لازال المطحن متوقف وبالمتابعة
تبين غلق المطحن كلياً (القضية رقم ٢٠١٩/٧٩٦٠
والخاصة بتحليل نتيجة عينه دقيق ٨٢% والتي جاءت
بانها غير مقبولة لاحتوائها علي اطوار حشرات مينه
ويرقات .

○ لم يتم تأجير مطحن نوفل حتي تاريخه علي الرغم من
عرضه للايجار مرتين ولم يتقدم احد .

نوصي بدراسة أوجه الإستفادة من كافة الطاقات
المتاحة بما يعود بالنفع علي الشركة ووضع الخطط اللازمة
لإحلال وتجديد أصولها مع تطبيق معياري المحاسبة
المصرية رقماً (١٠ ، ٣١) بشأن الأصول الثابتة
وإضمحلالها مع سرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ
قرارات الجمعيات العامة للشركة .

- تم الانتهاء من كافة الاعمال وتم الاستلام الابتدائي بتاريخ
٢٠٢١/١٠/٦ وجرى حصر كافة الغرامات واجراء
التسويات اللازمة بالمستخلص الختامي .

● تضمن حساب المبانى نحو ٥.٦٣٣ مليون جنيه قيمة إعادة
تأهيل مبانى مطحن الإسكندرية والتي تمت بمعرفة المقاول
شركة فالكون لأنظمة الطاقة دون تقديم مستخلص ختامي
الأعمال - رغم إنتهاء تطوير المطحن وتشغيله منذ
٢٠١٩/٨/١ حيث كان اخر مستخلص رقم ١١ في
٢٠٢٠/١/٢٩ - هذا وتبلغ جملة الأعمال المتعاقد عليها
نحو ٩ مليون جنيه.(وجدير بالذكر من قيام الشركة
بالاستلام الابتدائي للمطحن في ٢٠٢١/١٠/٦) بالإضافة
لنحو ٧٦١ ألف جنيه بحساب الإنفاق الإستثماري (متبقى من
الدفعة المقدمة ٢٠% من إجمالي الإسناد الصادر في
يناير ٢٠١٨) .

ونكرر التوصية بسرعة إعداد المستخلص الختامي
للأعمال لإظهار قيمة الأصل الحقيقية مع تطبيق غرامات
التأخير الواجبة طبقاً لشروط التعاقد واجراء التسويات
الواجبة .



- صدر حكم لصالح الشركة في الدعوى رقم ٢٠٠٧/١٥١١
٢٠١٤/١٧٠

وتم اقامة الدعوى رقم ٧٤/١٤٦٤٠ ق ضد محافظة
الاسكندرية وآخرين ومازالت متداولة وموجلة لجلسة
٢٠٢١/١١/١٥ للتقرير.

وكذلك الدعوى رقم ٢٥/٨٦٠٢ ق مجلس الدولة موجلة
لورود تقرير المفوضين وجاري المتابعة لحين ورود
التقرير.

• عدم نهور الخلاف القائم بين الشركة ومحافظة الإسكندرية " جهاز حماية املاك الدولة " بشأن ارض الدخيلة البالغ مساحتها حوالي ١٥ ألف متر مربع والمقام عليها مطحن الدخيلة حيث وردت للشركة مطالبة جهاز حماية املاك الدولة خلال يناير ٢٠٢١ بنحو ٢١.٨١٠ مليون جنيه تمثل مقابل حق إنتفاع وإيجار عن الفترة من ١٩٧٨/١٢/٢٠ وحتى ٢٠٢١/١٢/٣١ (بخلاف فروق أسعار سيتم موافاة الشركة بها) والإنذار باتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل مستحقات الدولة بالإضافة لإجراءات إلغاء التخصيص ، وقد أقامت الشركة دعوى قضائية رقم ٤٠٧١٨ / ٩٦ ق بهذا الشأن وما زالت متداولة ، هذا وقد بلغ المخصص المكون من الشركة ضمن مخصصات القضايا نحو ٦ مليون جنيه بنسبة حوالي ٢٧.٥ % من قيمة تلك المطالبة ، وتجدر الإشارة إلي إستمرار بنك مصر فرع الحرية في تجميد ودیعة بنحو ٢٧ ألف دولار منذ أكثر من خمس سنوات رغم الحصول على حكم قضائي لصالح الشركة بجلسة ٢٠١٤/١/١١ ببطلان وعدم الإعتداد بالحجز الإداري إلا أن البنك قد قام بالحجز مرة أخرى وتم إقامة دعوى أخرى برقم ٢٠١٧ / ٥٧٢ ما زالت متداولة.

يتعين ضرورة إجراء التسويات اللازمة بالحسابات المختصة ومتابعة الإجراءات القانونية لوقف إجراءات إلغاء التخصيص والقضايا الخاصة ببطلان الحجز الإداري علي الوديعة المجمدة حفاظاً على حقوق الشركة ، وتدعيم المخصص بالقدر الكافي .

- تم الانتهاء من الهياكل الخرسانية واعمال المباني وجارى الانتهاء من اعمال التشطيبات النهائية وقد تم التنبيه على المقاول بضرورة انهاء باقى الاعمال فى أسرع وقت ممكن مع توضيح المدة الزمنية اللازمة لذلك وسوف يتم تطبيق غرامات التأخير طبقاً للتعاقد حيث تم احتساب غرامة تأخير عن كل مستخلص طبقاً للتعاقد وكذلك يتم خصم ١٠% ضمان اعمال وقد تم تقديم المستخلص السادس خلال شهر يونيه ٢٠٢١ ... ويرجع التأخر في التنفيذ الى تعطل اعمال البناء وخاصة في فترات الصيف بمدينة مرسى مطروح .

• بلغ رصيد حساب المشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١.٨٢٩ مليون جنيه ، وقد تضمن نحو ٩٩٧ ألف جنيه قيمة مبالغ منصرفه من أعمال إنشاء مصيف للعاملين بمدينة مرسى مطروح أعلى مستودع الشركة منها نحو ٢٥٩ ألف جنيه بحساب الإنفاق الإستثمارى ونحو ٧٣٨ ألف جنيه بحساب التكوين الإستثمارى تتمثل فى باقى قيمة الدفعة المقدمة للمقاول شركة فالكون للأنظمة والطاقة ، قيمة المستخلص الأول ومقايسة توصيل مياه وأتعباب التصميم .

• وعلى الرغم من مرور أكثر من خمس سنوات على تاريخ الإسناد للمقاول والحصول على التراخيص اللازمة للبناء منذ عامين وقيام المقاول فى ٢٠١٩/٣/٥ بإستلام الموقع وتقديم جدول زمنى لإنهاء الأعمال فى فبراير ٢٠٢٠ ، إلا أنه حتى تاريخ إعداد التقرير لم يتم الإنتهاء من الأعمال طبقاً لما ورد بتقرير المتابعة فى ٢٠٢١/١/٢٥ وكذا تقرير مدير عام المشروعات فى ٢٠٢١/٨/٢٣ والذي يشير الى ان العمل متوقف تماما منذ اخر زياره للموقع فى ٢٠٢١/٦/٦ وعليه تم التنبيه على المقاول من واقع المكاتبات المستمره



	<p>من القطاع التجاري بالانتهاء من الاعمال لعدم الجدبة في التنفيذ ودون بيان المدة الزمنية المقررة لانتهاء هذه الاعمال . نوصى بضرورة العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لسرعة الإنتهاء من المشروع تحقيقاً للإستفادة المرجوه منه ، مع ضرورة حساب الغرامات اللازمة طبقاً للتعاقد عن هذا التأخير .</p>
<p>- يوجد لجنة مشكلة من مختلف قطاعات الشركة سنويا لحصر الاصناف الراكدة والمستعملة والخردة والرواكد التي لا توجد لها استخدام بالشركة وذلك بعرضها على قطاع المطاحن للنظر في الاصناف التي يمكن استخدامها بمطاحن الشركة ويتم استيفانها من الكشوف لصرفها للمطاحن وبقاى الاصناف تعرض على لجنة التثمين ثم قطاع البيع ... ويسبب ما تمر به البلاد من جانحة كورونا تم اجراء مزايدات محدودة لبيع اطارات الكاوتش والفوارغ والحديد والخردة وتم البيع ، وقد تم بيع رواكد بمبلغ ١٢٧٠٥٦ جنيه مبيعات خردة ومخلفات وفوارغ . و جارى اجراء مزايدات محدودة لبيع بعض الاصناف .</p>	<p>- بلغ رصيد المخزون فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٢١.٨٩٧ مليون جنيه تلاحظ بشأنه ما يلى : • تضمن المخزون اصناف راكدة وبطيئة الحركة بنحو ٣.١٤٦ مليون جنيه منها نحو :- ▪ ٢.١٠١ مليون جنيه قيمة اصناف راكدة ، قامت الشركة بعرض تلك الاصناف للبيع بالمزادات أكثر من مره دون أن تتمك من بيعها ، فضلاً عن عدم الإلتزام بتوصيات وقرارات الجمعيات العامة المتعاقبة الخاصة بسرعة التخلص من المخزون الراكد . ▪ نحو ١.٣١٨ مليون جنيه قيمة اصناف بطيئة الحركة . يتعين دراسة أوجه الإستفادة من المخزون الراكد وبطى الحركة ، مع العمل على تفعيل قرارات وتوصيات الجمعيات العامة للشركة فى هذا الشأن .</p>
<p>- يقوم القطاع القانونى بالمتابعة مع الجهات المختصة بشأن القضية رقم ٢٠١٨/٢٤٤ . وقد تم تشكيل لجنة بمعرفة النيابة من استاذة كلية الزراعة وتم تقديم التقرير للنيابة وجرى المتابعة وفق لما يسفر عنه قرار النيابة .</p>	<p>• تبين وجود كمية ٤٥ طن أقماح تموينية بصومعة مطحن المحمودية قضية رقم ٢٠١٨/٢٤٤ جنح أمن دولة طوارئ محرم بك وتم ارسال الأوراق إلى نيابة الاموال العامة حصر تحقيق رقم ٢٠١٩/٣٥ ثم أرسلت إلى نيابة محرم بك الجزئية برقم صادر ٢٠١٩/١٧٤٩ ومازالت فى التحقيق وجرى المتابعة ، فضلاً عن كمية ٤٥ طن أخرى محرزة منذ ٢٠١٥ ليصبح أجمالى ما تم تحريزه ٥٠٠ طن بقيمة ٢.٥ مليون جنيه تقريبا تتمثل فى كميات زائدة عن التصافى المطلوبة من هيئة السلع وفقاً لمحضر الضبط المحرر فى مايو ٢٠١٨ الأمر الذى أدى إلى تلف الكمية المذكورة نظرا لطول فترة التخزين نحو ٣ سنوات وإحتمالية تحمل الشركة لقيمتها فى ظل وجودها بمطحن الشركة . يتعين بحث ما سبق ، ومخاطبة الجهات المسنولة للتصرف فى تلك الكميات لإعادة تشغيل المطحن ، مع تحديد المسنول عنها.</p>
<p>- بالنسبة لقطع الغيار ومواد التعبئة والتعليق التى تخص مصانع المكرونة فسوف يتم عرضها على الشركات الشقيقة او البيع فى مزاد.</p>	<p>• وجود ارصدة لمخزون قطع غيار ومواد تعبئة وتغليف تخص مصنعى المكرونة بالرأس السوداء وميناء محرم بك بقيمة بلغت نحو ١.١١٩ مليون جنيه على الرغم من تكهين خطوط الانتاج وبيعها بالمزاد العلنى . يتعين بحث ما سبق والعمل على التصرف الإقتصادى فى تلك الاصناف بما يعود بالنفع على الشركة .</p>



- أقيمت دعاوى قضائية ضد العملاء المتوقفين وذلك من خلال القطاع القانوني بالشركة .

- تبذل القطاعات المعنية بالشركة جهوداً مكثفة لمتابعة تحصيل المديونيات .

- يقوم القطاع القانوني بمتابعة الدعاوى القضائية المرفوعة على كافة الجهات .

- بشأن الاحكام الصادرة لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها يوجد احكام متوقفة وذلك نظراً لعدم وجود ممتلكات وعدم وضوح محل اقامة الصادر ضدهم الاحكام وتم تصحيح كامل الدعوى .

وجاري متابعة القطاع القانوني وجاري اتخاذ اجراءات التحري للوصول الى الغاوين الخاصة بالعملاء وورثتهم لاتخاذ الاجراءات القانونية تجاههم سداً لهذه المديونية وتم مخاطبة جهاز الكسب غير المشروع عن بعض العملاء وجارى المتابعة .

- بالنسبة لانقضاء بعض الدعاوى لوفاء المدعى عليهم واقامة دعاوى اخرى ضد الورثة .. يوالي القطاع القانوني متابعة تنفيذ الاحكام التي صدرت لصالح الشركة وجاري اجراء التسويات اللازمة .

- بالنسبة للاحكام الصادرة لصالح الشركة بقيمة اقل من المديونيات المدرجة بالدفاتر فقد قام القطاع القانوني بنقض بعض هذه الاحكام .

- أما بشأن المديونيات التي صدر بشأنها مذكرات من القطاع القانوني بعدم النقص وفقاً للمواد القانونية في هذا الشأن .

- يوالي القطاع المالي حصرها تنسيقاً مع القطاع القانوني ومقارنة مبلغ الحكم والمدون بالسجلات بعد احتساب الفوائد الواردة بالاحكام

وقد بلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١٦ مليون جنية .

- كمية النخالة تحت التسليم في ٢٠٢١/٩/٣٠ هي عبارة عن المتبقى من مبيعات شهر سبتمبر ولم يتم صرفها من المطاحن حتى تلك الفترة وتم الصرف لجميع الكميات تحت التسليم اما عن كمية الدقيق وكميتها ١٢٩٤ شيكارة فقد تم اجراء التسويات اللازمة بشأنها .

- بلغت أرصدة حسابات العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٢٤.٠٧٥ مليون جنية بعد خصم مخصص الإضمحلال البالغ قيمته نحو ١٦.٠١٧ مليون جنية ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلي :

• وجود أرصدة بنحو ١٦.٥ مليون جنية تمثل مديونيات صدرت بشأنها أحكام لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها حتى تاريخه ، فضلاً عن صدور أحكام لصالح الشركة نقل عن المديونيات المدرجة بالدفاتر وإنقضاء بعض الدعاوى أو خسارتها بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٦.١٣٢ مليون جنية في حين بلغت الأحكام الصادرة لصالح الشركة نحو ٣.٣٨٧ مليون جنية .

• وجود أرصدة بنحو ١١.٥ مليون جنية تمثل مديونيات متوقفة يرجع بعضها إلى أكثر من ٢٠ عام مقام بشأنها قضايا مازالت متداولة .

يتعين ضرورة العمل على إتخاذ الإجراءات الواجبة لسرعة تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة ، مع ضرورة اجراء التسويات اللازمة بالحسابات على أرصدة العملاء في ضوء الأحكام الصادرة بشأنهم ، مع تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) بشأن إضمحلال قيمة الأصول، مع استمرار الإجراءات القانونية اللازمة لإستدعاء كافة حقوق الشركة وموافاتها بما يتم أولاً بأول .

• نحو ٥٦٤ ألف جنية بإسم عملاء تحت التسليم تمثل قيمة بضائع دقيق ونخالة لم يتم تسليمها للعملاء حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ نظراً لقيام الشركة بإعتبار المبيعات إيرادات بمجرد إصدار الفاتورة وليس التسليم وفي نهاية المدة يتم إلغاء الكميات غير المسلمة من المبيعات ومنها كميات من الدقيق لم تسلم لأصحابها منذ عدة سنوات وكذا كمية ١٢٩٤ شيكارة دقيق بمستودع أبو قير تم وقف صرفها من قبل مديرية تموين المنتزة لوجودها بالمستودع دون وجود الفواتير الخاصة بها .

نوصي بدراسة أسباب تأخر الشركة في تسليم العملاء مشمول الفواتير الصادرة لهم في حينه لما لها من أثر على



	<p>الإنتاج وعوائد الشركة وخاصة الكميات الغير مسلمة منذ فترات طويلة ، مع إتخاذ اللازم بشأن الكميات الموقوف صرفها بمستودع أبو قير .</p>
<p>- تم تشكيل لجنة بالقرار رقم ١٧٨ بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١١ بمعرفة مديرية تموين البحيرة لتسوية المستحقات المدينة والدائنة للمخابز طبقاً للقرار الوزاري رقم ١١٨ لسنة ٢٠٢٠ الصادر في ٢٠٢٠/٧/١٦ ... وجاري المتابعة مع مديرية تموين البحيرة .</p>	<p>• ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن تضمين حسابات العملاء بعض الأرصدة الدائنة الخاصة بمنظومات الخبز التي إنتهى التعامل بها منها : ○ نحو ٤.٦٧٩ مليون جنيه رصيد لمستودعات إدفينا وأدكو ورشيد تتمثل في باقي فروق تصنيع الخبز والتي لم يتم صرفها لهم منذ يناير ٢٠١٤ . ○ نحو ٢٠٧ ألف جنيه باسم / حساب مبيعات المطاحن للمخابز منظومة جديدة . نوصى بضرورة بحث ودراسة تلك الأرصدة وإتخاذ اللازم في ضوء ذلك .</p>
<p>- الاحكام الصادرة لصالح الشركة والتي لم يتم تنفيذها حتى الآن حيث ان هناك بعض المعوقات التي تخص العملاء والتي تحول دون اتخاذا الاجراءات سواء ترك محل الإقامة لمكان غير معلوم او عدم وجود ممتلكات لهم .. ويقوم القطاع القانوني بالمتابعة حالياً بعمل تحريات عن محل الإقامة الجديد لاتخاذ الاجراءات القانونية . - تمت المطابقة مع القطاع الاداري .</p>	<p>- بلغت أرصدة الحسابات المدينة الأخرى نحو ٢٨.٣٠١ مليون جنيه ، وقد تلاحظ بشأنها مايلي : • استمرار تضمين الحساب نحو ٧١٥ ألف جنيه أرصدة متوقفة منذ سنوات مكون لمقابلتها مخصص بنحو ٢٠٧ ألف جنيه ضمن المخصصات الأخرى وقد تضمنت بعض المبالغ مرفوع بشأن بعضها قضايا صدرت بشأنها أحكام لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها . • تضمن الحساب نحو ٣٠٠ ألف جنيه تحت مسمى سلف شخصية و سلفة حوافز (في حين تبلغ بكشوف الأجر ٢٠٥ الف جنيه) دون وجود تحليل لهذا المبلغ ودون مطابقة مع إدارة الأجر تؤكد صحته . يتعين العمل على بحث ودراسة تلك الفروق وإتخاذ اللازم نحو تسويتها في ضوء تلك الدراسة .</p>
<p>- المبلغ يمثل قيمة وثائق تأمين جماعية لم يتم صرفها لمستحقيها نظراً لوجود قضايا او عدم التقدم للصرف . - جاري الفحص واجراء التسويات اللازمة .</p>	<p>• وجود أرصده شاذة بنحو ٣٨٧ ألف جنيه وبما لا يتفق مع طبيعة الحساب منها : ○ نحو ٢٨٣ ألف جنيه بمسمى وثيقة التأمين الجماعي تمثل قيمة مبالغ محصلة من شركة التأمين تمهيداً لصرفها لمستحقيها المحالين للمعاش . ○ نحو ٢٨ ألف جنيه باسم متنوع يمثل مبالغ دائنة غير معلوم تحليلها لدى الشركة . يتعين فحص هذه الأرصدة والعمل على تسويتها بحسابتها المختصة .</p>



<p>- تم التسوية للسلف المؤقتة خلال شهري اكتوبر ونوفمبر ٢٠٢١ .. وبالنسبة لسلفة الاحراز التموينية .</p> <p>- تاخير التسوية يرجع لاستيفاء الاجراءات القانونية للسداد وتعديل طريقة السداد طبقا لمنظومة السداد الالكتروني .</p> <p>- المبلغ المذكور محل فحص وتحقيقات فى القضية المعروضة على النيابة وسيتم التسوية فور الانتهاء من التحقيق وسيتم موافاتكم بما ينتهى اليه التحقيقات .</p>	<p>• وجود أرصدة سلف مؤقتة لم يتم تسويتها فى تاريخ المركز المالى بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣٣٨ ألف جنيه .</p> <p>• نحو ٧٨ ألف جنيه بإسم بعض امناء الخزائن منها ٧١ ألف جنيه بإسم مصطفى فتحى والباقي بإسم أشرف جابر باقى أرصدة لديهم لإنهاء مخالصات بعض الأحكام الصادرة بشأن المخالفات التموينية ولم يتم تسويتها لكونها محل فحص وتحقيقات لوجود تلاعب بها ، ويتصل بذلك وجود رصيد دائن بنحو ٥٢ ألف جنيه بإسم إبراهيم عبدالجواد مشعل أحد محامى الشركة موردة منه فى ذات الشأن .</p> <p>نكرر توصيتنا بضرورة إتخاذ الإجراءات الواجبة لتنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة وسرعة تحصيل مستحقاتها والتسوية والإفادة مع دراسة كافة ما ورد بالملاحظة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك .</p>
<p>- جارى دراسة الارصدة المتوقفة واجراء التسويات اللازمة بشأنها بعد العرض على مجلس الادارة .</p> <p>يوجد مخصص مكون بمبلغ ٢٠٧ ألف جنيه .</p>	<p>• تضمن الحساب نحو ١١٣ ألف جنيه تحت مسمى عجوزات تحت التسوية وكذا ونحو ٤٧ ألف جنيه تمثل أرصدة متوقفة لم يستدل على أصحابها منذ سنوات .</p> <p>يتعين بحث تلك الأرصدة مع تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) بشأن إضمحلال قيمة الأصول لهذه المبالغ المتوقفة منذ سنوات لحين معرفة المتسبب فيها وتحمينه بها .</p>
<p>- نظراً لصدور كتاب دوري لمجلس الوزراء رقم ٥-٢٩٢ بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٣ والمتضمن توجيه السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء بعدم رفع أية قضايا من جهة حكومية ضد جهة حكومية وسحب اي قضايا متداولة بذات المضمون وعرضها على اللجان المختصة بوزارة العدل للعمل على تسويتها دون اللجوء للقضاء ... وتم العرض على لجان انهاء المنازعات القضائية وجارى المتابعة .</p>	<p>• مازالت الحسابات المدينة لدى المصالح والهيئات تتضمن نحو ٦٠.٨٧٥ مليون جنيه بإسم / الهيئة العامة للسلع التموينية قيمة نقل وتخزين أقماح حتى يوليو ٢٠١٧ ، وتجدر الإشارة إلى وجود نزاع قضائى مع الهيئة بشأن تلك المبالغ (قضايا ارقام ٩١/٩٧٣٥ ق، ١٣٧/١٩٨١ ق، ١٩/٣٧٤ ق لم تحدد لهم جلسه بعد ، والقضايا ارقام ١٥٨، ١٣٤/١٢٩٠١ ق مؤجله لجلسه ٩/٢١ ، ٢٠٢١/١٠/٢٨ للمناقشة) وقد واجهت الشركة تلك المبالغ بمخصص يبلغ نحو ١٣.٧ مليون جنيه بخلاف نحو ١٨.٨٠٨ مليون جنيه مقيده بالحسابات الدائنة .</p> <p>نوصى بسرعة العمل على متابعة القضايا المتداولة وموافاتنا بما تنتهى اليه .</p>
<p>- جارى التنسيق لاجراء المطابقات .</p>	<p>• عدم إجراء أى مطابقات مع أصحاب الأرصدة المدينة والدائنة من العملاء والموردين فى ٢٠٢١/٩/٣٠ ، مما ترتب عليه عدم التأكد من صحه وسلامة تلك الارصدة .</p> <p>نوصى بضرورة إجراء المطابقات اللازمة لتوفير أحد أدلة الأثبات الهامة لأغراض المراجعة .</p>



<p>- تم رفع الحجز عن البنك العربي الافريقي وبنك الاتحاد الوطني وتم الافصاح بالايضاحات المتممة .</p> <p>- اما بشأن استمرار بنك مصر فرع الحرية في تجميد الوديعة ... يقوم القطاع القانوني باتخاذ الاجراءات مع البنك لرفع الحجز لحصول الشركة على حكم قضائي لصالح الشركة والدعوى متداولة وموجلة لجلسة ٢٠٢١/١٢/٢٣ .</p>	<p>- بلغت أرصدة حسابات النقدية بالبنوك والصندوق في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١٣٦.٥٤٥ مليون جنيه منها نحو ٥٤.٩٠٠ مليون جنيه قيمة ودائع بالبنوك بعضها أرصدة ودائع دولارية ببنك الإستثمار العربي وبنك مصر بنحو ٤.٨٩ مليون جنيه ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلي :</p> <ul style="list-style-type: none"> • على الرغم من أنه تم رفع الحجز عن المبالغ التي كانت تحت الحجز من السيد / ممدوح قديس بنحو ١.٥١١ مليون جنيه لتنفيذه للحكم القضائي في ٢٠٢١/٨/٤ وصرف مبلغ ٦٧٧٣١٩ جنيه إلا أنه مازال مبلغ ١٠٥ ألف جنيه ببنك الاتحاد الوطني من باقى المبالغ التي تم فك الحجز عنها لم تستطيع الشركة التصرف فيه حتى تاريخه نتيجة عدم تحديث البيانات لدى البنك . • وجود حجز ادارى على مبلغ ٢٦١٤٣ دولار أمريكي (نحو ٤٠٨ ألف جنيه) حجز إدارى من محافظة الإسكندرية على الوديعة الدولارية ببنك مصر- الحرية البالغة نحو ٢٧.٦ ألف دولار مقابل حق إنتفاع وإيجار أرض الدخيلة في نزاع مازال متداول مع الشركة بالدعوى رقم ٢٠١٧/٥٧٢ وموجلة لجلسة ٢٠٢١/١٢/٢٣ . <p>يتعين :</p> <ul style="list-style-type: none"> * العمل على سرعة تحديث البيانات لدى بنك الاتحاد الوطني للاستفادة من اموال الشركة * العمل على رفع الحجز عن اموال الشركة ببنك مصر الحرية وإعداد مذكرة التسوية الشهرية وتحديث البيانات لدى البنك والحصول على كشف الحساب .
<p>- تم تسليم الشيكات خلال شهر اكتوبر للموردين .</p>	<ul style="list-style-type: none"> • وجود بعض الشيكات الصادرة ولم تسلم لأصحابها حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١١٧.٦٣٤ ألف جنيه . نوصى بضرورة ردها لحساب البنك وقيدها بأسماء أصحابها لإظهار الأرصدة على حقيقتها .
<p>- يتم عمل تسويات بنك الاتحاد الوطني شهريا .</p>	<ul style="list-style-type: none"> • عدم إعداد مذكرات تسوية شهرية لبنك ابو ظبى الوطنى البالغ رصيده الدفترى في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١٠٢.٣٤٢ ألف جنيه نتيجة وجود حجز موقع على الرصيد . يتعين اعداد مذكرة التسوية الشهرية .
<p>- تضمّن حساب الموردين الآتي:</p>	<ul style="list-style-type: none"> • بلغ الرصيد الدفترى لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٣٤.٢٩٣ مليون جنيه (دانن) في حين بلغ رصيد المطابقة مع الهيئة عن الفترة المنتهية في ذات التاريخ والتي تمت في ٢٠٢١/١٠/٢٨، ٢٧ نحو ٥٩ مليون جنيه (مستحقة للهيئة) . • تحفظ الشركة على الآتي :



<p>تم التحفظ على المبلغ نظراً لقيام الشركة بسداده لمخايز خلال فترة البيع الأجل عن منظومة ٢٠١٦ .</p>	<p>○ عدم ادراج مبلغ نحو ٤.٨٢٩ مليون قيمة ما قامت الشركة بسداده للمخايز عن فترة البيع الأجل عن منظومة /٢٠١٦ .</p>
<p>تم التحفظ على المبلغ نظراً لوجود دعوى متداولة .</p>	<p>○ مبلغ ٩,٣٨٥ مليون جنيه قضيه رقم ٧٢/١٧٧١٢ ق ضمن المطابقة لا يتم سدادها الا بعد البت في القضية . ○ ما تم ادراجه بالمطابقة من الغرامات التموينية الموقعة على الشركة والتي تبين بشأنها الاتي:</p>
<p>- قيمة الغرامات التموينية لا يتم احتسابها وتعليقها لحساب الهيئة الا بعد البت في التظلمات المقدمة وذلك طبقا لما جاء بالتوجيهات الوزارية رقم ٢٠١٨/١٨ بانه لا يجوز تطبيق العقوبة وتوقيع الغرامة على المطاحن قبل البت في التظلمات ولم ترد للشركة حتى تاريخه البت في التظلمات المقدمة عن هذه الغرامات وقامت الشركة بالتحفظ في المطابقة على ما تم ادراجه من الغرامات التموينية حتى موافاة الشركة بالبت في التظلمات .</p>	<p>○ عدم قيام الشركة بقيد قيمة الغرامات التموينية الموقعة على بعض مطاحنها بنحو ١٤.٨٠٧ مليون جنيه عباره عن نحو ١٢.١٩٥ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠١٣/١/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ ، ونحو ٢.٦١٢ مليون جنيه قيمة غرامات عن عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بالإضافة الي نحو ١٠٩ الف جنيه قيمة غرامات حتى ٢٠٢١/٧/٣٠ وفقا للمطابقه التي تمت مع الهيئة العامه للسلع التموينية في ٢٠٢١/١٠/٢٨، ٢٧ عن الفتره من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ ولم يتم تقديم تظلمات بالغرامات الموقعة خلال العام ٢٠٢١/٢٠٢٠ .</p>
<p>وقد سبق توقيع غرامات تموينية على الشركة وتعليق قيمتها وسدادها لحساب الهيئة وذلك بعد ان تم البت في التظلمات ورفضها وقد قامت الشركة باتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة بناء على التظلم المرفوض في الغرامات . - يرجع ذلك الى الهيئة العامة للسلع التموينية ترفض دمج ارصدة المنظومات المختلفة في رصيد واحد باسم الهيئة .</p>	<p>○ وجود ارصدة متوقفة بنحو ١٣٠.٩٥٣ مليون جنيه تحت مسمى المنظومة (أ) ونحو ٨.٨٤٥ مليون جنيه أقماح مستوردة " ارسدة مدينة " ، نحو ١٠٠.٧٣٧ مليون جنيه تحت مسمى المنظومة (ب) رصيد دانن ونحو ١١.٤٣٢ مليون جنيه تحت مسمى المنظومة (ج) ونحو ٢٢.٥٩٣ مليون جنيه عن النخالة الخشنة " ارسدة داننة " ، وذلك على الرغم من الإنتهاء من تطبيق تلك المنظومات . في حين بلغ رصيد منظومة تكلفة الطحن الحديثة نحو ٢٢.٤ مليون جنيه ، رصيد تسويق الأقماع المحلية بنحو ٣٢.٦ مليون جنيه ارسدة داننة . يتعين بحث ما سبق واجراء التسويات اللازمة .</p>
<p>- تم اجراء التسوية اللازمة لتغطية المستحق للمأمورية بمبلغ ٣.٥ مليون جنيه خصما من مخصص الضراب . - وقد تم تدعيم مخصص الضراب خلال الفترة بمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه .</p>	<p>- قامت الشركة باجراء تسوية نهائية مع مصلحة الضرائب عن سنوات ٢٠١٣/٢٠١٢ ، ٢٠١٤/٢٠١٣ ، بفرق بلغ نحو ٩.٥ مليون جنيه تم تسويتها مع المخصص بخلاف غرامة التأخير والتي تقدر بنحو ٣.٥ مليون جنيه ودون مراعاة تسويتها والذي تحفظت عليه المصلحة . يتعين تسوية الغرامة المستحقة .</p>
<p>- يتم اعداد الاقرار الضريبي في نهاية العام وما تم تحميله على المصروفات يتناسب مع فائض الفترة .</p>	<p>- تم حساب ضريبة الدخل عن الفترة تقديريا بمبلغ ١.٧٥ مليون جنيه ودون اعداد اقرار ضريبي وذلك لأغراض المركز المالي وكما لم تقم الشركة بحساب وكذلك عدم احتساب الضريبة الموجلة عن الفترة . يتعين الالتزام بالقواعد المنظمة في هذا الشأن .</p>
<p>- تم سداد مبلغ ٣ مليون جنيه خلال الفترة وتم تدعيم المخصصات بمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه .</p>	<p>- عدم كفاية بعض المخصصات الظاهرة في ٢٠٢١/٩/٣٠ والتي كونتها الشركة لمقابلة الأرصدة والالتزامات المكونة من أجلها</p>

	<p>حيث بلغ رصيد مخصص ضرائب متنازع عليها في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١٤.٨١٧ مليون جنيه - وذلك لمواجهة صافي مطالبات بنحو ١١١ مليون جنيه بفرق بلغ ٩٦.١٨٣ مليون جنيه ، بالأضافة لفوائد التأخير التي تحسب عند السداد في ظل ارتفاع قيمتها وخاصة بالنسبة لضريبة القيمة المضافة.</p> <p>يتعين دراسة ما سبق ومتابعة القضايا المتداولة وحسم النزاع مع مصلحة الضرائب وسداد مستحققاتها أولاً بأول وتدعيم المخصص في ضوء ذلك .</p>
<p>- يتم سداد تلك المبالغ طبقاً للاستقطاعات الواردة من القطاع الإداري وقد تم سداد بعض من هذه المبالغ خلال أكتوبر ونوفمبر ٢٠٢١ .</p> <p>- تم السداد خلال شهر أكتوبر ٢٠٢١ .</p>	<ul style="list-style-type: none"> • مازال يتضمن حساب الأرصدة الدائنة الأخرى العديد من المبالغ السابق إستقطاعها لصالح جهات خارجية (نقابات - بنوك - جهات أخرى ...) ولم تقم الشركة بسدادها بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٥٣٤ ألف جنيه . • تضمن الحساب مبلغ ٧٣٤٣ جنيه محصلة لحساب صندوق تكريم الشهداء ولم يتم سدادها نوصى بضرورة الإلتزام بسداد كافة المبالغ المستحقة في مواعيدها المقررة حتى لا تتعرض الشركة لتحمل غرامات عنها .
<p>- يتم الرد طبقاً لتعليمات الهيئة العامة للسلع التموينية في هذا الشأن .</p>	<ul style="list-style-type: none"> • مازال حساب الأرصدة الدائنة الأخرى يتضمن نحو ٢.٧٣١ مليون جنيه باسم تأمين منظومة قديمة يمثل قيمة ما تم تحصيله من المخايير تأمين أول يوم منذ عام ٢٠١٣ والتي إنتهى العمل بها ولم يتم رد تلك التأمينات لمستحقيها . يتعين إتخاذ الاجراءات الواجبة لسداد تلك المستحقات ومتابعة القرارات والتعليمات الصادرة في هذا الشأن .
<p>- الارصدة المتوقفة تتمثل في : مخيز صافية زغلول : هذا المبلغ خاص بقيمة حق استغلال المخبز من المستاجر (فوزية الطحان) ولم تسدد وتم تجنبها في حـ ٢٨٩ لحين البت في القضية المتداولة وقد صدر حكم نهائي لصالح الشركة .</p> <p>- غرامة حد ادنى (خير مصر) : عبارة عن قيمة غرامة لعدم تمكن الشركة المذكورة بالوفاء بالعقد المبرم معها وذلك منذ عام ٢٠١٧ بهذا المبلغ . وتم رفع دعوى في هذا الشأن وتم احالتها للخبراء وجاري المتابعة .</p> <p>- فوائد التأخير على العملاء : تم احتسابها ولم تسدد ويوجد بها قضايا متداولة .</p> <p>- خالد حسن رسمي : قيمة مديونية سلاح وتم التسوية خلال سبتمبر ٢٠٢١ عن المدة من ٢٠١٨/١٠ الى ٢٠٢١/٩/٣٠ ... باقى الارصدة جارى عرضها على مجلس الادارة لاجراء التسويات اللازمة .</p>	<ul style="list-style-type: none"> • تضمن الحساب بعض الارصدة المتوقفة منذ سنوات ومقام بشأنها قضايا مازالت متداولة بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١.٩٧٢ مليون جنيه دون ايضاح طبيعة تلك الأرصدة. يتعين بحث ما سبق ودراسة تلك الارصدة ، والإفادة بالموقف القانونى لتلك المبالغ .



<p>- تم اجراء التسوية اللازمة خلال شهر نوفمبر ٢٠٢١ .</p>	<p>- تضمنت حساب داننوا شراء أصول مبلغ ٨٥٦٨٩ جنيه تحت مسمى / شقة حجارة عبد الجواد والتي تقوم الشركة بتعليه مبلغ منه بما يعادل نصيبها من الاهلاك لحساب الايرادات وهو ما لم يتم خلال فترة المركز المالي . يتعين اجراء التسوية اللازمة .</p>
<p>- يتغير حافظ البيع الممنوح للعملاء طبقاً لفترات تكديس النخالة وانخفاض المبيعات خلال الفترة خشية من تلف النخالة واشتعالها وتوقف انتاج الدقيق بالمطاحن وتعرض الشركة لاي غرامات .</p>	<p>- بلغت إيرادات الشركة من الخدمات المباعة نحو ٥.٧١٢ مليون جنيه وقد تلاحظ بشأنها ما يلي : • يتضمن حساب الخدمات المباعة نحو ٤.٧٨٨ مليون جنيه تمثل ما حصلت عليه الشركة من قيمة عمولة بيع النخالة بنسبة ١٠% من صافي أسعار البيع بعد استبعاد قيمة الخدمة التموينية وقيمة الفوارغ والتحميل طبقاً للمنظومة ، حيث بلغت قيمة العمولة نحو ٥.٤٥٥ مليون جنيه تحملت الشركة عنها نحو ٨٦٨ ألف جنيه بنسبة حوالي ١٦% قيمة حافظ تم صرفه للعملاء الذين تم بيع النخالة لهم على سند من ارتفاع أسعار البيع المحددة من اللجنة العليا للنخالة ، نوصى بضرورة العمل على تسويق النخالة بأسعار مناسبة لتخفيض هذا الحافز وحتى تحصل الشركة على العائد المجزى منها ، مع مراعاة حساب الضريبة المستحقة .</p>
<p>- عمولة بيع النخالة غير خاضعة للضريبة وفقاً للتعليمات المصلحية رقم ١٩ لسنة ٢٠١٧ ... علماً بان خدمة تسويق النخالة خاضعة للضريبة ويتحمل عبء الضريبة الهيئة العامة للسلع التموينية وهذا وفقاً لكتاب وزارة المالية الموجه الى وزارة التموين في ٢٠٢٠/١٠ وتم مخاطبة الهيئة في هذا الشأن وسيتم اتخاذ اللازم فور رد الهيئة .</p>	<p>• عدم قيام الشركة بحساب ضريبة القيمة المضافة بنسبة ١٤% على عمولة بيع النخالة الخشنة منذ تطبيق منظومة تكلفة الطحن في ٢٠١٧/٨/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ والبالغه نحو ٨٤.٤٦٤ مليون جنيه واثباتها كمديونية على هيئة السلع و سدادها لمصلحة الضرائب الأمر الذي قد يؤدي لتحمل الشركة لتلك الفروق . نكرر توصياتنا بضرورة العمل على مخاطبة الجهات المختصة بتحديد أسعار بيع النخالة لتتماشى مع أسعار السوق وحتى تحصل الشركة على العائد المناسب ، مع مراعاة حساب الضريبة المستحقة وتوريدها وأجراء المطابقات مع هيئة السلع بشأنها .</p>
<p>- تم اجراء التسويات اللازمة خلال شهر اكتوبر ٢٠٢١ . - يتم اعداد الاقرار الضريبي نهاية العام وما تم تحميله على المصروفات يتناسب مع فائض الفترة - تم احتسابها من واقع بيانات الايرادات . - سيتم تجنب مبالغ من تحت حساب المكافأة في ضوء نتائج الاعمال .</p>	<p>• تم تحميل قائمة الدخل ببعض المبالغ التقديرية التي بلغ ما امكن حصره منها نحو ٣.٧٧٩ مليون جنيه تقديرياً ، تتمثل فيما يلي : ▪ نحو ١.٨٧٩ مليون جنيه تتمثل في مصاريف (كهرباء - مياه) عن شهر سبتمبر/ ٢٠٢٠ . ▪ مبلغ ١.٧٥ مليون جنيه قيمة ضرائب دخل دون اعداد اقرار ضريبي ، فضلاً عن عدم حساب الضريبة المؤجلة عن تلك الفترة . ▪ مبلغ ١٥٠ ألف جنيه قيمة المساهمة التكافلية . ▪ ويتصل بذلك ما تبين لنا من عدم تحميل المصروفات بأية مبالغ من تحت حساب مكافأة الأرباح عن عام ٢٠٢١ /</p>

<p>- تم التحصيل خلال شهر أكتوبر ٢٠٢١ .</p>	<p>٢٠٢٢ كالمتبع في السنوات السابقة ، وكذا بعض المبالغ المنصرفة خلال شهر أكتوبر ٢٠٢١ وتخص فترة المركز المالي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢٥٦ ألف جنيه . - عدم تحميل المصروفات بقيمة املاك اضافات الاصول خلال الفترة والبالغه نحو ١٧ الف جنيهه (عدد) ٦٠ الاف جنيهه (اثاث) . يتعين بحث ما سبق مع حصر كافة المصروفات الفعلية وإجراء التصويبات اللازمة في ضوء ذلك .</p>
<p>- جاري حصر كافة المبالغ واجراء مايلزم طبقاً لما ورد بأحكام القانون .</p>	<p>- عدم تحصيل اية مبالغ خلال الفترة لصالح صندوق ذوي الاعاقه بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٠ بشأن انشاء صندوق للاشخاص ذوي الاعاقه . يتعين الالتزام بأحكام القانون في هذا الشأن .</p>
<p>- تم تدعيم المخصصات في ضوء الالتزامات المحتملة سواء كانت غرامات تموينية او اي التزامات ضريبية .</p>	<p>- تضمنت المصروفات نحو ٧٥٠ الف جنيهه لتدعيم مخصص الضرائب المتنازع عليها والمخصصات الاخرى (غرامات تموينية) ودون وجود دراسته لذلك . يتعين بحث ما سبق مع موافقتنا بالدراسة اللازمة .</p>
<p>- يتم اجراء التوزيعات ونصيب السهم في الارباح في ٦/٣٠ من كل عام بناءً على قرارات الجمعية العامة للشركة .</p>	<p>- عدم إظهار نصيب السهم من الأرباح القابلة للتوزيع بقائمة الدخل بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) - القوائم المالية الدورية - الفقرة (١١) بوجوب عرض نصيب السهم في الأرباح بقائمة الدخل للفترة سواء بالنسبة للقوائم الكاملة أو المختصرة . يتعين الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن .</p>
<p>- تم التصويب .</p>	<p>- عدم صحة قائمة التدفقات النقدية حيث تم إدراج التغير في أرصدة الدائنون والحسابات الدائنة بنحو ١٣.١٠٢ مليون جنيه وصحته نحو ٦.٧٨٥ مليون جنيه . يتعين إجراء التصويب اللازم وإعادة تصوير قائمة التدفقات النقدية ، مع مراعاة التعديلات والتصويبات الواردة في هذا التقرير .</p>

مع الشكر ،،،

العضو المنتدب
للسنون المالية والادارية

" محاسب/ ناصر فاروق مصطفى "

رئيس القطاع المالي

" محاسب / على عبد العاطي علي "

